

ندوة: الأزمة السعودية - الإيرانية: أسبابها، وتداعياتها، وآفاقها المستقبلية

19 كانون الثاني / يناير 2016

الورقة المرجعية

باتخاذ السعودية قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران يوم 3 كانون الثاني/يناير الجاري ردًا على مهاجمة سفارتها وقنصليتها وإحراقهما في طهران ومشهد، يكون التوتر السعودي - الإيراني قد بلغ ذروته. وكان الخلاف بين البلدين تصاعد خلال السنوات الأخيرة، بسبب ما تراه السعودية سياسات إيران العدائية تجاهها، ومحاولتها التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية، والعمل على زعزعة أمنها واستقرارها، فضلًا عن مساعيها المستمرة لبسط نفوذها، سواء في المشرق العربي أو اليمن.

خلال فترة الحرب الباردة، شهدت العلاقات السعودية - الإيرانية حالة من الاستقرار والتعاون، نتجت أساسًا عن انتساب الطرفين إلى المعسكر الدولي نفسه الذي تقوده الولايات المتحدة، وشعورهما المشترك بالتهديد من الاتحاد السوفياتي وحلفائه الإقليميين، وذلك على الرغم من الأطماع الإيرانية في السواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية، والتي برزت خصوصًا بعد إعلان بريطانيا رغبتها في الانسحاب من المنطقة في آخر ستينيات القرن الماضي، إذ سارعت إيران إلى احتلال جزر الإمارات الثلاث عام 1971، كما حاولت ضم البحرين ولكنها لم تنجح في مسعاها.

لكنّ العلاقات توترت بشدة بعد إطاحة نظام الشاه وإعلان الجمهورية في إيران عام 1979، إذ شرعت إيران في محاولة تصدير الثورة وإطاحة الأنظمة المحافظة في منطقة الخليج، متهمًا إياها بالتبعية للغرب، وخصوصًا

الورقة المرجعية

الولايات المتحدة، لذلك لم يكن مفاجئاً وقوف السعودية إلى جانب العراق ودعمه في حرب الثماني سنوات مع إيران. وعلى الرغم من أن الوضع تغير قليلاً في التسعينيات بعد وصول الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة في طهران ومحاولته الانفتاح على جيرانه والعالم، فإن العلاقات عادت إلى التوتر بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003.

وحتى اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011، كان العراق نقطة التوتر الأبرز في العلاقات بين البلدين، إذ ظلت السعودية تتهم إيران بمحاولات بسط نفوذها على العراق، مستفيدة من قيام الولايات المتحدة بتدمير مؤسسات الدولة العراقية، وعلى رأسها الجيش، وتسليم السلطة لحلفاء طهران من ميليشيات وأحزاب. لكن اندلاع ثورات "الربيع العربي" أوجد أسباباً أخرى جديدة للخلاف، ففي حين وقفت السعودية في المبدأ ضد الثورات، حاولت إيران اغتنام الفرصة لإحداث تغيير في بيئة النظام الإقليمي يصب في مصلحتها، فرأت في الثورات التي حصلت في مصر وتونس والاحتجاجات التي اندلعت في البحرين امتداداً للصحة الإسلامية التي بدأت بثورة الخميني عام 1979. أنتجت هذه المواقف ردات فعل من السعودية التي قادت تدخلاً عسكرياً خليجياً في البحرين في آذار / مارس 2011، وسانددت الانقلاب العسكري الذي أطاح الرئيس المصري السابق محمد مرسي، كما خاض البلدان حرب وكالة في سورية، فقد أيدت إيران النظام السوري وقاتلت إلى جانبه في حين سانددت السعودية المعارضة.

وبلغت الأمور حدها الأقصى في اليمن، عندما تمكّن الحوثيون المدعومون من إيران من السيطرة على صنعاء ومحاولة الوصول جنوباً إلى عدن مطلع العام 2015، ما استدعى تدخلاً عسكرياً مباشراً قادته السعودية لإجهاض محاولة إيران تطويقها من خاصرتها الجنوبية. ومع دخول روسيا على خط الأزمة السورية لانقاد النظام المتهاوي، ودعم جهود حلفائه الإيرانيين، وفي ظل تحوّل الموقف الأميركي من خاتمة الحليف في المواجهة مع إيران إلى خاتمة الوسيط في العلاقة معها، لم تجد السعودية بدءاً من رفع مستوى المواجهة، خاصة مع تنامي تدخل إيران في شؤون دول الخليج العربية ومحاولة تنصيب نفسها وصياً على مواطنيها من العرب الشيعة، ومرجعاً لهم يدافع عن مصالحهم.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع وتداعياته المحتملة على أمن دول الخليج واستقرارها، وتأثيراته في مجمل الأوضاع والأزمات الإقليمية والمواقف العربية والدولية، يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ندوة أكاديمية

الورقة المرجعية

تتناول أسباب التوتر الأخير في العلاقات السعودية - الإيرانية، وآثاره المحتملة في البلدين والمنطقة، كما تحاول تفسير دواعي الموقف السعودي والمواقف داخل إيران من الأزمة، وخيارات التصعيد والتهدئة بين البلدين. ونظرًا لأهمية الدور الأميركي، تحاول الندوة تسليط الأضواء على موقف إدارة الرئيس أوباما من الأزمة الراهنة. وبالنظر إلى ثقل البلدين السياسي، والاقتصادي والمعنوي، تتناقش الندوة أيضًا انعكاسات أي تصعيد بينهما على بنية النظامين الإقليمي والدولي.

برنامج الندوة:

الافتتاح:

الجلسة الأولى: الأزمة السعودية - الإيرانية: الأسباب والجذور.

الجلسة الثانية: تداعيات الأزمة والمواقف منها.

الجلسة الثالثة: آفاق الأزمة وخيارات التصعيد والتهدئة.

الجلسة الرابعة: حلقة نقاشية: حول الأزمة السعودية - الإيرانية.